

التوجه نحو الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر - الواقع والتحديات -

The trend towards the Islamic banking industry in Algeria - reality and challenges-

هدى زمولي^{*}، أمال عبيدي

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، - houda.zemouli@univ-tebessa.dz

2 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة، - abdi.amel@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/01/31

Abstract:

Demands are increasing for the necessity of expanding the activity of Islamic banks in Algeria to benefit as much as possible from their services in savings, loans and project financing operations. At a time when previous efforts failed to attract the money circulating in the parallel market and hoarded in homes, a new campaign was launched by opening the way for public banks to work according to the provisions of Islamic law in parallel with continuing to deal in the classical way, to encourage money owners to deal with banks and open bank accounts and balances, without falling into legal records, but there are obstacles and challenges that stand in the way of actually finding them in the banking market

Keywords:: Islamic banking, Islamic windows, commercial banks, the reality of Islamic banks, their challenges, Algeria/

الملخص:

- تتزايد المطالب بضرورة توسيع نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر للاستفادة قدر الإمكان من خدماتها في عمليات الادخار والقروض وتمويل المشاريع، ففي وقت فشلت فيه المساعي السابقة في جلب الأموال المتداولة في السوق الموازية والمكتنزة في البيوت، أطلقت حملة جديدة من خلال فتح المجال للبنوك العمومية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة الكلاسيكية، لتشجيع أصحاب الأموال على التعامل مع البنوك وفتح الحسابات والأرصدة المصرفية، دون الوقوع في المحاضر الشرعية، لكن ثمة عوائق وتحديات تعترض إيجادها فعلياً في السوق البنكي.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، البنوك التجارية، واقع البنوك الإسلامية، تحدياتها، الجزائر.

مقدمة:

أبدت الجزائر كغيرها من الدول اهتمامها بالصناعة المالية الإسلامية في السنوات الأخيرة خاصة في شقها المتعلق بالصيرفة إدراكا منها بأهمية وصلابة هذا النوع من التمويل نظرا لما يتوفر عليه من صيغ متنوعة ومتعددة، والتي من شأنها تلبية مختلف الاحتياجات المالية والعينية للأفراد والمؤسسات ناهيك عن المبادئ التي يقوم عليها من ارتباط منتجاته المالية بالنشاط الاقتصادي الحقيقي ومبدأ اقتسام الأرباح والخسائر الذي يحقق تكافؤ الفرص بين مؤسسات التمويل والعملاء.

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: ما واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما هي أهم التحديات والصعوبات التي تواجهها؟ وكيف يمكن التصدي لها؟

وتهدف الدراسة إلى:

- التعرف على الأطر التشريعية التي تحكم الصيغ التمويلية الإسلامية في الجزائر
 - التعرف على الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية ونوافذ لبنوك تقليدية محلية تنشط في الجزائر.
 - عرض أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
 - وضع بعض الحلول والتوصل إلى مقترحات تخدم وتدعم انتشار الصيرفة الإسلامية بما يدعم تعبئة الموارد والمدخرات المالية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.
- ولقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والأسلوب التحليلي بما يتلاءم وطبيعة الموضوع.

أولا. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تجدر الإشارة أن الصيرفة الإسلامية تنشط في الجزائر منذ أكثر من 30 سنة، إلا أنها لم تشهد الكثير من النمو والتقدم لمجلة من الأسباب أهمها غياب الإطار القانوني الذي ينظم عمل هذه المؤسسات، إضافة إلى عدم توفر المعرفة والوعي المصرفي لدى الأفراد والقطاعات الاقتصادية فيما يتعلق بما تقدمه مؤسسات التمويل الإسلامي من صيغ تمويلية والذي يعد حاجزا يحول دون استفادة هذه القطاعات من خدماتها المتنوعة.

يعد نظام التمويل في الاقتصاد الإسلامي نظاما مستقرا ومرنا يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون والتكافل، حيث تحكمه قيم وقواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل وبالتالي لا يربح طرف على حساب الآخر، وفي هذا الإطار نجد عدة منتجات تمويلية تقدمها البنوك الإسلامية مثل: المضاربة، المشاركة والمراجعة تأخذ بعين الاعتبار أسس التعامل في الإسلام من جهة ورغبات العملاء من جهة أخرى وتستند أعمال الصيرفة الإسلامية في الجزائر على مجموعة من الفروع والمؤسسات المالية الإسلامية العربية ونوافذ لبنوك تقليدية محلية والمتمثلة في:

- بنك البركة الجزائري (بحريني) الذي تأسس سنة 1990 ويعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر.
- بنك السلام الذي دخل السوق المصرفية الجزائرية عام 2008، (الإمارات)
- المؤسسة العربية المصرفية التي تأسست عام 1998 والتي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عن طريق فرع يطلق عليه اسم بنك ABC الإسلامي بهدف طمأنة العملاء والأطراف المقابلة بشأن استمرار توافق ومصادقية المنتجات والخدمات.
- النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر AGB (كويتي) كما سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدأ من نوفمبر 2017 وهي القرض الشعبي الوطني، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك التنمية المحلية تساهم في زيادة الادخار المحلي وتوفير

التمويل اللازم خاصة للقطاع الفلاحي وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (عياش، قنازي، و عباسي، 2019، صفحة 9)، بالإضافة إلى البنك الوطني الجزائري الذي بدأ العمل بالصيغ الإسلامية في أوت 2020.

وقد بلغ حجم الأصول الإسلامية في الجزائر في 2017 أكثر من 2 مليار دولار أي حوالي 2% من إجمالي الأصول المصرفية في الجزائر (بوعيطه، 2018، صفحة 248)، كما أن البنوك التي تعمل وفق الشريعة الإسلامية في الجزائر تنمو بوتيرة أسرع من البنوك التقليدية وهذا ما يبينه هيكل النظام المصرفي الجزائري في نهاية 2023، 28 بنكاً ومؤسسة مالية، مقرهم الاجتماعي جميعاً بالجزائر العاصمة. وتجدر الإشارة إلى أن اثنتا عشر (12) من البنوك من أصل 20 بنكاً تقدم منتجات وخدمات تابعة للتمويل الإسلامي؛ 06 ستة بنوك عمومية و 06 ستة بنوك خاصة، منها (2) اثنتان متخصصتان حصرياً في التمويل الإسلامي. وقد تزايد عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية خلال الخمس سنوات الأخيرة لينتقل من 49 وكالة سنة 2019 إلى 88 وكالة سنة 2023، من جهتها خصصت البنوك العمومية 18 وكالة للتمويل الإسلامي مع نهاية 2023، بينما وصل عدد الوكالات لدى البنوك الخاصة 71 وكالة، منها 58 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 عدد الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية في الجزائر للفترة 2019-2023.

السنوات	2019	2020	2021	2022	2023
عدد المصارف	1568	1578	1602	1624	1649
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	53	59	74	88
البنوك العمومية	1177	1188	1201	1225	1249
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	0	1	2	10	17
البنوك الخاصة	391	390	401	399	400
الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	52	57	64	71

المصدر: (بنك الجزائر-2023، 2024، صفحة 47)

ثانيا. الأطر التشريعية المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الجزائر

ضلت البنوك الإسلامية الناشطة في الجزائر خاضعة لنفس الأطر القانونية للنشاطات المالية التقليدية، ولا تستفيد من خدمات البنك المركزي في تعامله التمييزي مع البنوك الأخرى خاصة ما يتعلق بإعادة التمويل، وبعد أكثر من 30 سنة من نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر. جاء إقرار مجلس النقد والقرض على التنظيم المتعلق بشروط ممارسة البنوك والمؤسسات المالية للعمليات البنكية المتعلقة بالمالية التساهمية الخاصة بالمنتجات المالية المطابقة للشريعة، وجاء هذا الإجراء في ظل تزايد المطالبة بتقنين المعاملات البنكية الإسلامية، حيث أن التنظيم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، يحدد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التساهمية" التي لا تقتض إلى قبض أو دفع فوائد ربوية وتتمثل هذه المنتجات في المراجعة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع والسلم، إضافة إلى الإيداع في حسابات الاستثمار، وضوابط فتح الشبايك الإسلامية في البنوك التقليدية (الجريدة-الرسمية، 2018).

دخلت الجزائر عالم الصيرفة الإسلامية لأول مرة بعد إفراج البنك المركزي عن القانون المنظم لها، بعد سنوات طويلة من تردد السلطات في السماح بهذا النوع من الخدمات البنكية والذي أطر عمل البنوك التجارية، حيث تم تعديله بالنظام 02/20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتعليمية رقم 2020/03 المؤرخة في 2 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية التي تفسر مواد النظام السابق (الأمين، خديجة، و أحمد، 2023، صفحة 6).

وقصد توفير معاملة جبائية متكافئة مع العمليات المصرفية التقليدية تم إصدار الأمر 07/21 الصادر في 8 جويلية 2021، وكان هدفه التركيز على مبدأ الحياد الضريبي بالنسبة لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

ويأتي ذلك في محاولات الحكومة امتصاص الأموال المتداولة خارج القنوات البنكية كما يأتي في إطار محاولات لجذب الأموال الجزائرية المستثمرة في بنوك إسلامية تعمل خارج البلاد خاصة في أوروبا ومن أجل تعزيز الصيرفة الإسلامية في الجزائر قصد إعطاء حركية للسوق المالية الوطنية والدفع بعجلة التنمية.

ويرى الخبراء الماليون أن البنك المركزي ترك لنفسه حرية التحرك، فهو الذي يحدد ويقرر ماهية الصيرفة الإسلامية واكتفى بربط إطلاق المنتجات البنكية على الطريقة الإسلامية بموافقة منه. حيث لا تزال الصورة غير واضحة، وكأن الحكومة لا تزال مترددة في إطلاق الصيرفة الإسلامية التي اتجهت إليها بهدف مواجهة مشكلة السيولة التي خلفتها الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد منذ عام 2014 بعد انخفاض أسعار البترول، ونلاحظ اقترار الصيرفة الإسلامية في الجزائر على بنوك أجنبية (خليجية) بالدرجة الأولى، وتمثلت أنشطتها أساسا في تمويلات لشراء عقارات (أراضي وعقارات)، سيارات ومواد استهلاكية أثاث وتجهيزات، فضلا عن تمويل مشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة، وسمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح نوافذ إسلامية بدء من نوفمبر 2017، وقد زاد عدد الوكالات البنكية التي تمارس الصيرفة الإسلامية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة حتى وصل إلى 88 وكالة سنة 2023.

ومنذ تأسيس أول بنك إسلامي بالجزائر (بنك البركة)، سنة 1990 والصيرفة الإسلامية تواجه عقبات حالت دون انتشارها، لاسيما في ظل افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي يرسم معالم الصيرفة الإسلامية في الدولة. ويبقى المشكل في عدم امتلاك البنك المركزي لهيئة مؤهلة لإعطاء رأي شرعي في المنتجات البنكية التي ستقدمها البنوك التقليدية عبر وحداتها الإسلامية وهو ما وقع في السابق مع البنوك الإسلامية المعتمدة التي لم يفصل البنك المركزي في تطابق تعاملاتها مع الشريعة الإسلامية إلى يومنا هذا، رغم نشاطها لأكثر من 30 عاما كما هو الحال مع بنك البركة.

إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تحتاج إلى شيين مهمين حتى تكون لها انطلاقة صحيحة وهما: (الجريدة-الرسمية، النظام رقم 20- 02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، 2020)

- الاطار القانوني المنظم لها وقد تم طرحه لكن لا نعرف بعد تأثيره على الساحة البنكية؛
- هيئة شرعية موحدة تكون مرجع في ظل وجود تنوع أو اختلاف في الفتاوى من مذهب إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، فما هو مباح في الخليج والمشرق قد يكون محرما في المغرب العربي والعكس صحيح، وقد تم اعتمادها تحت مسمى " الهيئة الشرعية الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية " ويأتي هذا تنفيذا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا. المشاكل والصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية والحلول المقترحة

1. المشاكل والصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية:

تتعرض البنوك الإسلامية في الجزائر كغيرها من الدول إلى مجموعة من التحديات والصعوبات والتي من أهمها:

- تعدد الآراء والهيئات الرقابية الشرعية وعدم وجود جهة تعمل على توحيد الفتاوى في ما يخص المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية والذي أدى إلى تشتيت أفكار المسؤولين عن إدارة البنك (الرفاعي، 2003، صفحة 78)، وهذا راجع إلى مجموعة المشاكل التي تعاني منها هذه الهيئات والتي من بينها: (حماد، 2014، صفحة 39)

✓ نقص خبرة ومعرفة هؤلاء الفقهاء بالمسائل المالية والمصرفية الحديثة وهذا يعني صعوبة الوصول إلى فتوى شرعية محددة.

- ✓ التطور السريع والمتواصل في المعاملات الاقتصادية وخاصة منها المصرفية أدى إلى صعوبة متابعتها وإصدار الفتاوى المناسبة لها.
- ✓ عدم التعاون مع هذه الهيئات من قبل مسؤولي إدارة المصارف مما يسمح بوجود مخالفات من قبل موظفي البنك تؤدي في النهاية إلى رقابة شرعية صورية لا معنى لها.
- ✓ عدم الإلمام من طرف هذه الهيئات بالمعاملات المصرفية والمالية الحديثة، قد يجعلها محل استغلال من قبل إدارة المصرف كلجوء هذه الأخيرة مثلا إلى صياغة السؤال وتكييفه تكييفاً معيناً أو حذف جزء منه، وعليه فإن إباحة المعاملة محل التساؤلات يتوقف على ما تقدمه للهيئة من تفاصيل عنها.
- تعاني البنوك الإسلامية نقصاً شديداً في الكوادر والإطارات المؤهلة للقيام بالأعمال المصرفية القائمة على أسس إسلامية، فهي إما تتوافر على إطارات لها الخبرة المصرفية دون المعرفة بالأحكام الشرعية الإسلامية أو العكس، أي توافر فقهاء مختصين من الناحية الشرعية ضعفاء فيما يخص المعاملات المصرفية الحديثة (الصوان، 2013، صفحة 274).
- معظم اللوائح والقوانين التي تنظم النشاط المصرفي غير ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية ذلك لأنها وضعت لتناسب عمل البنك التجاري، وعليه فإن الكثير من هذه القوانين تتضمن أحكاماً لا تناسب على الإطلاق عمل البنوك الإسلامية.
- يتسم معظم مودعي البنوك الإسلامية بعدم القدرة على فتح حسابات استثمارية لهم، وذلك راجع لانخفاض دخولهم، أما القادرين منهم وهم قلة، فهم يفضلون الربح السريع مما يجعل البنوك الإسلامية تحصر عملها في الاستثمارات قصيرة الأجل والتي لا تحقق تنمية اقتصادية شاملة للمجتمع على المدى الطويل، وهذا يعني أن اجتذاب المودعين للتعامل معها خاصة في مجال الاستثمار يعتبر أكبر تحدي للبنوك الإسلامية.
- يلزم البنك المركزي كافة البنوك بما فيها البنوك الإسلامية بالاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه، مقابل منحها فوائد على تلك الودائع، هذا يعني أن البنوك الإسلامية لا يمكنها الاستفادة أو

الحصول على مقابل لتلك الودائع، باعتبارها لا تتعامل بالفائدة كما لا يمكنها اللجوء إليه في حالة نقص السيولة لديها، وهذا يعني عدم استفادتها من وظيفته باعتباره الممول الأخير لكافة البنوك لأنها ستدفع فوائد مقابل التمويل الذي سيمنحه لها.

- تتعامل البنوك الإسلامية أكثر بصيغة التمويل ذات العائد الثابت مثل المراجعة، على حساب الصيغة ذات العائد المتغير مثل المضاربة والمشاركة، وهذا راجع إلى عدة أسباب من بينها تفضيل عملائها للصيغة الأولى على حساب الثانية، باعتبار أن الأخيرة تضطربهم إلى كشف سجلات مفصلة على أعمالهم إضافة إلى عدم قدرتهم على تمل المشروع إلا بعد فترة طويلة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمشاركة المتناقصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعاني الصيغة ذات العائد المتغير مجموعة من المعوقات تجعل التعامل بها أمر صعبا، كل هذه الأمور تجعل البنوك الإسلامية تركز عملها في الصيغة ذات العائد الثابت على حساب الصيغة ذات العائد المتغير وهذا يعني زيادة تعرضها للمخاطر الناجمة من عدم تنوع محفظتها الاستثمارية.

- توجد صعوبة كبيرة في استخدام الأدوات المالية الإسلامية لسد الاحتياجات المؤقتة للسيولة النقدية للمصرف الإسلامي وذلك لعدم توفر سوق للاقتراض قصير الأجل فيما بين المصارف الإسلامية، كما أن العملية التجارية في الأدوات المالية الإسلامية تكتنفها صعوبات تنفيذية لأن معدلات العائد عليها تبقى مجهولة حتى تاريخ استحقاقها.

- أن حجم البنوك الإسلامية أقل من الحجم المثالي ما يعني أن ذلك سيؤثر على مقدرتها على الانتشار وفتح فروع جديدة، إضافة إلى عدم قدرتها على تنوع محفظتها المالية بسبب نقص سيولتها، باعتبار أن مواردها المالية غير كافية لتقليل المخاطرة من خلال تنوع هذه المحفظة.

- زيادة حدة المنافسة، فعلى الرغم من أن البنوك الإسلامية نجحت في حشد مبالغ كبيرة من الأموال إلا أن المحافظة على معدل نمو معقول في المستقبل يتطلب الكثير من الجهد ذلك أن زيادة ودائع البنك الإسلامي ليس راجع لخدمات أفضل أو إغراءات قدمتها وإنما راجع إلى الالتزام الديني بالنسبة للعملاء الذي كانوا يحفظون مدخراتهم في البنوك التقليدية دون أخذ

فائدة على ذلك أو يحتفظون بأموالهم داخل خزاناتهم حيث جاءت البنوك الإسلامية لتحل هذه المشكلة، ليجعل هذا الأمر البنوك الإسلامية تمارس نوع من الاحتكار على موارد هؤلاء الأفراد إلا أن دوام الحال من المحال، خاصة مع التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم حالياً، إضافة إلى ظهور العوامة وما يترتب عنها من تحرير للتجارة، ولجوء بعض البنوك التقليدية ومنها الغربية إلى فتح فروع تقدم خدمات مصرفية إسلامية (أوصاف و خان، 2001، الصفحات 70-74)، خاصة وأن هذه البنوك لها ميزة كبيرة على البنوك الإسلامية من حيث الحجم والخبرة ومقدرة تغطيتها للأسواق مما يعرض هذه الأخيرة إلى منافسة شديدة (الطيب، 2006، الصفحات 71-72).

- وتكملة للمشكلة السابقة، فأن البنوك الإسلامية على الرغم من أنها استطاعت أن تحقق قفزة نوعية فيما يتعلق بتطوير منتجاتها بجعلها تتكيف مع الأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها مازالت في بداية طريقها، ذلك أن معظم منتجاتها هي منتجات قد تقدمها البنوك التجارية تم تعديلها وفقاً للأحكام والضوابط الإسلامية، وإن لم تصل البنوك الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والابتكار فإن ذلك سيجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة.
- إن مودعي البنك التجاري يشملهم الضمان وهذا يعني أنهم يتحملون مجازفة أقل مما يتحملها مودعو البنك الإسلامي، لذا تتوقع هذه البنوك معدلاً أعلى للعائدات لتعويض المجازفة الإضافية " وقد تتحمل البنوك الإسلامية بعض هذه الخسائر طوعياً في سنوات تكون فيها الربحية منخفضة بغية حماية نصيبها من السوق".
- تساهم العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية والدول غير الإسلامية في تدعيم نشاط البنوك التجارية على حساب الإسلامية منها وذلك من خلال تحرير التجارة الخارجية والعمليات الاستثمارية والقيام بالتحويلات من وإلى الخارج.
- هناك مسألة أخرى تعاني منها البنوك الإسلامية وهي تأخر المدينين الميسرين عن السداد، حيث يشكل هذا الأمر عائقاً كبيراً أمام البنوك الإسلامية، باعتبارها لا تستطيع أخذ أي فوائد

على مدة التأخير لأن الشريعة الإسلامية حرمت الزيادة المشروطة على رأس المال في حين هذه المشكلة غير واردة لدى البنوك التجارية التي تلجأ إلى زيادة الفائدة كلما تأخر السداد (الرفاعي، 2003، صفحة 82).

2. الحلول والمقترحات

- كي تحقق البنوك الإسلامية أهدافها وتصل إلى تطلعاتها، عليها أن تواجه المشاكل والصعوبات التي تقف عائقاً أمامها خاصة في ظل الظروف الحالية المحيطة بالعالم الإسلامي، وذلك من خلال:
- القيام بتوحيد المفاهيم والرؤى من خلال تشكيل فتاوى علمية شرعية تلتزم جميع البنوك بتوجيهاتها وتوحد من خلالها المصطلحات المصرفية المتداولة في الواقع العملي.
- تكوين وتأهيل كوادر بشرية قادرة على تطوير وتحسين أداء البنوك الإسلامية مستقبلاً وذلك بإجراء بحوث ودراسات تساهم في إيجاد صيغة شرعية تتلاءم مع التغيرات والتطورات السريعة في المعاملات المصرفية (الصوان، 2013، صفحة 274)، ويمكن تحقيق ذلك من خلال: (خلف، 2006، صفحة 423)

✓ البحث عن علماء مختصين في فقه المعاملات المصرفية.

✓ تدعيم هيئة الفتاوى الشرعية بمختصين في المجال المصرفي.

✓ وضع خطط وبرامج لتدريب العلماء وخريجي كليات الشريعة الإسلامية على كيفية القيام بالمعاملات المصرفية الحديثة، وذلك من خلال إيجاد مراكز علمية ومعاهد تتكفل بذلك.

- ضرورة مراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي سواء من الناحية التشريعية والقوانين الخاصة بالنظام المصرفي، أو من ناحية ممارسة البنك المركزي للرقابة عليها خاصة فيما يتعلق بحصولها على الموارد واستخداماتها، وعلاقتها مع البنوك التجارية.

- محاولة الاندماج والتكامل بين البنوك الإسلامية الأخرى وحتى مع التجارية الراغبة في القيام بالأعمال وفقاً للشريعة الإسلامية باعتباره أصبح ضرورة لا بد منها، خاصة مع تحرير المعاملات المالية والمصرفية، حيث يحقق الاندماج مجموعة من المزايا منها زيادة القدرة التنافسية، تحقيق

وفرات الحجم الكبير، القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد الإسلامية (الطيب، 2006، صفحة 73)، و"التوسع في استخدام البحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتوفير المعلومات والخدمات المصرفية بالوسائل الالكترونية الحديثة وبأقل تكلفة ممكنة".

- ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية مثل زيادة الأهمية النسبية للقروض الحسنة من إجمالي استخداماتها، جمع الزكاة وتوزيعها، توسيع اهتمامها إلى المجالات التعليمية والصحية ونشر الوعي الإسلامي... الخ،
- فعلى الرغم من النمو الذي تشهده البنوك الإسلامية إلا أنها مازالت تتسم بالضعف في دورها الاجتماعي وقد يكون السبب فيه هو صغر حجمها من جهة والذي لا يسمح لها بالتوسع وفتح فروع في مناطق معينة، ومن جهة أخرى تركيزها على الاستثمار في مجال التجارة سواء كانت داخلية أم خارجية وتجاهلها التمويل في القطاعات الأسرية الصغيرة.
- لا بد أن تسعى البنوك الإسلامية لتنويع محافظها الاستثمارية من أجل تخفيض المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في حالة اعتمادها على مشاريع معينة وذلك من خلال عدم التركيز فقط على المشروعات قصيرة الأجل، وإنما لا بد وأن يتعداها إلى إعطاء المشروعات الإنتاجية طويلة الأجل أهمية كبيرة في عملية التمويل، لما يكون لهذا النوع من المشاريع من دور مهم في تحقيق الأرباح، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- العمل على إنشاء سوق للاقتراض السريع فيما بين البنوك الإسلامية، يساعدها على الحصول على السيولة وقت الحاجة.
- باعتبار أن البنوك الإسلامية حديثة النشأة إذا ما قورنت مع البنوك التقليدية، إضافة إلى أنها تستخدم وسائل تمويل مختلفة عما هو قائم، فإنه من الضروري أن تجري تقويماً دورياً لهذه الوسائل بما يجعلها تلزم بالأحكام الشرعية الإسلامية من جهة، وتتكيف مع حاجات ورغبات عملائها من جهة ثانية.

خاتمة:

إن التطورات والتغيرات السريعة التي يشهدها العالم الحالي خاصة في ميدان الخدمات، يحتم على البنوك الإسلامية ضرورة مسايرتها من خلال تحسين أدائها وزيادة فعاليتها وكفاءتها لما يحقق لها تلبية حاجات ورغبات عملائها المتجددة باستمرار سواء كانوا حاليين أم مرتقبين، هذا من جهة، وبما يساهم في التصدي للمنافسة من طرف البنوك التجارية من جهة أخرى، ولا يكون ذلك إلا بتطوير وتحسين جودة خدماتها المصرفية، تبني سياسة ابتكاره، مع السعي دائما إلى ما يحقق لها ميزة التنافسية.

على الرغم من الانتشار الواسع الذي شهدته وتشهده البنوك الإسلامية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية إلا أنها تواجه جملة من المصاعب والتحديات والتي تجعل من تأديتها لعملها وممارستها لنشاطها مهمة صعبة، حيث يتوقف نجاحها ونموها وسعيها نحو الازدهار والتفوق على مدى قدرتها على مواجهة هذه التحديات وتجاوزها.

وتعتبر الإجراءات التي قامت بها السلطات الجزائرية فيما يخص تقنين عمل البنوك الإسلامية بوضع النظامين (02-18) و (02-20) وكذا اعتماد هيئة شرعية وطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بادرة خير بالرغم من تأخرها.

قائمة المراجع:

✓ المؤلفات:

- حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، (لبنان: دار الكتب العلمية، 2014).
- فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2003).
- فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، (الأردن: عالم الكتب الحديث، 2006).
- محمد حسن الصوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية مع ملحق بالفتاوي، (الأردن: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2013).
- منور إقبال، أحمد أوصاف، طارق الله خان، التحديات في توجيه العمل المصرفي الإسلامي، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، 2001).

✓ المقالات:

بن كابو محمد الأمين، مناد خديجة، سنوسي سيد أحمد، تقييم دور النواذ الإسلامية في البنوك التجارية العمومية الجزائرية – دراسة تطبيقية على البنك الوطني الجزائري-، مجلة اقتصادنا الإسلامي، العدد (4)، 17 / 12 / 2023.
عبد المنعم محمد الطيب، آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على المصرف الإسلامي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (9)، 2006.

عبد الرزاق بوعيطه، واقع مساهمة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد (8)، ديسمبر 2018.

✓ التقارير والجرائد

التقرير السنوي لبنك الجزائر-2023، الوساطة المصرفية والبنية التحتية للقطاع المصرفي، (2024).
الجريدة-الرسمية، التنظيم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018، العدد (73)، 9 / 12 / 2018.
الجريدة-الرسمية، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد (16)، 2020.